الجزائريون ورحلة البحث عن الهوية القانونية في تونس من خلال الوثائق الفرنسية

Algerians and the journey of searching for legal identity in Tunisia through French documents

د.عايدة حباطي، أستاذ محاضر أ، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

habbati.aida@gmail.com

habbati.aida@univ-emir.dz/

الملتقى الدولي: التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين بين الجنوب القسنطيني والغرب والجنوب التونسي (1830-1956).

تنظيم: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة 1

التاريخ: 10-11ماي 2023

الملخص

عرفت الجزائر مع بداية الاحتلال الفرنسي تدفقات بشرية عبر الحدود الشرقية والغربية، تضاعفت مع التوسع الحملة العسكرية أفقيا على التراب الجزائري، فكانت تونس من الوجهات الأولى التي استقبلت وفودا متتالية من المهاجرين والمهجرين؛ لقربها والأمان الذي ناشدوه فرارا من وضعية استعمارية، ووحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك. إلا أنهم مع فرض الحماية على تونس وجد المهاجرون الجزائريون فيها أنفسهم أمام مضايقات ومتابعات فرنسية من أجل إثبات وضعيتهم القانونية كرعايا تونسيين أو مواطنين فرنسيين وهي إحدى الأسباب الجوهرية التي دفعتهم للهجرة خارج الديار.

انطلاقا مما سبق جاء موضوع مداخلتنا: ا **لجزائريون ورحلة البحث عن الهوية القانونية في تونس من خلال الوثائق الفرنسية،** التي نتساءل فيها عن موقف الإدارة الاستعمارية من المهاجرين الجزائريين بعد الحماية ؟ وهل أثرت هذه الأخيرة في استمرارية حركة الهجرة؟

Abstrect:

With the beginning of the French occupation, Algeria knew human flows across the eastern and western borders, which multiplied with the expansion of the military campaign horizontally on Algerian soil. Tunisia was one of the first destinations to receive successive delegations of immigrants and displaced persons; For its closeness and safety, which they sought to escape from a colonial situation, and the unity of religion, language, and common history. However, with the imposition of protection on Tunisia, Algerian immigrants

found themselves facing French harassment and follow-up in order to prove their legal status as Tunisian nationals or French citizens, which is one of the fundamental reasons that prompted them to emigrate abroad.
Based on the foregoing, the subject of our intervention came: Algerians and the journey of searching for legal identity in Tunisia through French documents, in which we wonder about the position of the colonial administration towards Algerian immigrants after protection? Did the latter affect the continuity of the migration movement?

Immigration - Algeria - Tunisia - legal status - French nationality

تمهيد:

كان ما تعرضت له الجزائر في وقت مبكر (1830) على يد فرنسا الاستعمارية وسياستها الهادمة للمقومات الشخصية، سببا في جعل المسلم الجزائري يعيش صراعا حقيقيا؛ بين البقاء بين في الأرض الوطن التي فقد الحرية، ومعه السلم والآمان في الدين والعرض والأرض، وبين الفرار خارج الديار، كشكل من أشكال الرفض والمقاومة السلبية للممارسات والمشاريع والمخططات الاستعمارية. وقد اختار الجزائريون مع بداية الاحتلال وجهات أقرب إلى ديارهم، وجدوا فيها الأمان وحرية ممارسة شعائرهم، ووحدتهم الحضارية والتاريخية، فكانت وجهتهم غربا إلى المغرب الأقصى وشرقا باتجاه تونس، أما عن الوجهة الأخيرة، فقد كانت من أهم المحطات التي استقبلت وفودا بشرية تضاعفت مع تقادم الاحتلال، إلا أن وصول القوات الفرنسية إلى تونس وفرض حمايتها عليها، جعلت الجزائريين ينفرون من البقاء فيها بعد ألحقت بدار الكفر التي كانت أحد أهم الأسباب الجوهرية التي جعلتهم يغادرون الديار. كما أن فرنسا في حد ذاتها قد جعلتهم في وضعية قانونية مبهمة؛ مخيرين بين صفة الرعية والمواطنة الفرنسية وما يترتب على هذا التوصيف القانوني من حقوق وواجبات . انطلاقا مما سبق التمهيد له جاءت مداخلتنا تحت عنوان: **الجزائريون ورحلة البحث عن الهوية القانونية في تونس من خلال الوثائق الفرنسية**. والتي نتساءل فيها عن موقف الإدارة الاستعمارية من المهاجرين الجزائريين بعد الحماية ؟ وهل أثرت هذه الأخيرة في استمرارية حركة الهجرة؟

وهي الأسئلة التي نحاول الإجابة في النقاط الأتية:

-الهجرة إلى تونس ودواعيها.

- ضبط الهوية القانونية في الجزائر وتونس.

-الوضع القانوني للجزائريين في تونس.

أولا – الهجرة إلى تونس ودواعيها:

تشكل الهجرة أحد أهم محركات التواصل الجزائري بالعالم الخارجي مشرقا ومغربا. وقد أثارت هذه الأخيرة اهتمام الكثير من الدوائر العلمية، فحاول علماء الاجتماع والمؤرخون والمنظمات الدولية[1]تحديد مدلولها، ويمكن حصرها في كونها ظاهرة اجتماعية وإنسانية، ينتقل فيها الفرد أو الجماعة من منطقة إلى أخرى، على مستوى الداخل أو خارج حدود بلادهم، لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

وتعد الهجرة إلى تونس أحد أهم المعابر التي اعتاد الجزائريون الاستقرار بها أو المرور عليها لضفاف أخرى، ولم تكن حركة التنقل هذه مربوطة بالفترة الاستعمارية، وإنما سبقتها مراحل من تواصل الجزائري التونسي ممتد عبر التاريخ، لعدة عوامل جعلتهما يتقاربان، ويشكلان وحدة جغرافية في مراحل معينة من التاريخ السياسي للبلدين.

عرفت الهجرة الجزائرية نحو تونس في الفترة الاستعمارية تزايدا ملفت، بحث أصبحت ظاهرة تحركت معها الدوائر الحكومية تخطر باستمرارها. فقد وجد الجزائريون أنفسهم مضطرين لمغادرة الديار أمام وضعية استعمارية معقدة، فكانت بالنسبة إليهم الملجأ والملاذ، استقبلت خلالها البلاد التونسية أعدادا معتبرة من الجزائريين أفرادا وجماعات من قبائل عديدة. فكانت تونس بالنسبة لهم معبرا للهجرة السرية والعلنية؛ لعوامل جغرافية وحضارية تاريخية؛ كالدين واللغة و تقارب العادات والتقاليد، فكان تجاورهما وقربهما الجغرافي قد ساهم في توطيد الصلات التاريخية بين البلدين ويسر تنقلهم. فمع احتلال عنابة (1831) اتجه عددا من العائلات إلى بنزرت. وكان أغلبهم من المزارعين والفلاحين، تمتعوا خلال هذه الفترة في تونس بالإعفاء من الضرائب والخدمة العسكرية، وعملوا كحراس عسكريين في المراكز. ومع تضاعف أعداد المهاجرين المتدفقين على تونس، شكل ذلك قلقا لدى الإدارة الاستعمارية، حيث تحولت الهجرات من الصفة الفردية الرسمية إلى جماعية سرية[2].

---

[1]عرفها (Jan Jacques Rager) في كتابه les musulmans algériens en France et dans les payes islamiquesكما جاء في المؤتمر المنعقد في روما (1924):المهاجر كل أجنبي يصل إلى بلد آخر، بحثا عن سبيل *وفرص العمل أو بقصد الإقامة الدائمة*.كما عرفهاRene Gonnard في كتابه: Essaisurl'histoire de l'émigration Paris ,p20: *المهاجر؛ هو أن يهاجر الإنسان بلاده، و أن يقيم في البلد المهاجر إليه ليعيش ويعمل*. للمزيد ينظر: عبد الحميد زوزو: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939**، ص.11.

[2] للمزيد ينظر:. A.N.T ,série C,276(BIS) , Dossier1/13 NP324D.EX 1876-1912
A.N.T ,série C,277 , Dossier 1.2.3.4, , Document NP(103) (89) (96) (18).
Mellz Marty (G) : «Les algériens a Tunis»,I.B.L.A , 1984.

كانت الوجهة التونسية بالنسبة للجزائريين قبل فرض الحماية (1881) تعتبر دار إسلام، وقد شجعت الفتاوى على الفرار إليها، دراء لدينهم وأعراضهم. كما كانت بالنسبة لبعضهم ملجأ سياسيا للمقاومين والفارين من العقوبات القانونية الصادرة في حقهم. يمكن لنا أن نضيف عواملا أخرى جذبت الجزائريين إليها، ومن ذلك توفرها على جامع الزيتونة الذي يعد مركزا علميا هاما افتقدته الجزائر. إضافة إلى قربها الجغرافي من مصر وبالتالي المشرق، وعليه فقد اعتبرت موطنا للاستقرار فرارا من بطش الإدارة الاستعمارية. ومنطقة عبور عند غيرهم، يتمكنون عبر الحدود الشرقية الوصول إلى مصر والمشرق عامة، مرورا بطرابلس في مسار بري، بجوازات سفر تسلم لهم من الإدارة الاستعمارية في تونس[1]، فيما يختار أغلبهم التنقل سرا إلى سوريا، خاصة عقب فرض الحماية.

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هجرات متتابعة تضاعفت مع العقوبات المسلطة عقب فشل الثورات على الأفراد والجماعات؛ فقد استقبلت تونس مع بداية الاحتلال(1830- 1857) عددا من العائلات الفارة من جحيم الاستعمار من نواحي عمالة قسنطينة؛ كالقالة وسوق أهراس وقالمة بلغ 630 خيمة. ومن مناطق أخرى، كخنشلة وحتى غرب الجزائري كوهران وما جاورها. والتي استقرت في الغالب على المناطق الحدودية من تونس وكانت أسباب هجرتهم هروبا من أحكام قضائية لجرائم ونزاعات فردية أو أحكاما تتعلق بفرض عقوبات عقب اضطرابات والثورات أو تهربا من دفع الضرائب.[2]كما نشطت حركة الهجرة من بلاد القبائل وقسنطينة، عقب ثورة (1871)،[3] بعد أن أصدرت المحاكم الفرنسية أحكاما بطرد مئات العائلات إلى تونس كفرع أولاد المقراني الذين تزعمهم ناصر بن شهرة. وهناك منحهم الباي في تونس العاصمة قطعة أرض يعيشون منها[4]. وقد سجلت الإحصاءات ما مجموعه (16600) مهاجرا سنة (1876). وهو الكم الذي استقبلته تونس؛ على اعتبارها محطة متقدمة للمهاجرين الجزائريين، يغادرها أغلبهم صوب مناطق متعددة من المشرق[5].

---

[1]A.N.T ,série, C276(BIS) , Dossier 4 /3 ,NP 342 .

[2] أحمد جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس**، أطروحة دكتوراه جامعة بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص145-147.

[3]Ageron (ch.R) : **les algériens musulmans** musulmans et la France (1871-1919), T2, 1re Edition,P.U.F, 1986. ,T.2 ,p.1081.

[4]خير الدين شترة: **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، دار كردادة، الجزائر، 2013، ص.246.

[5]نادية طرشون: **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي، أثناء الاحتلال**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص.223.

بذلك تكون السلطات الفرنسية في الجزائر قد جعلت من البلاد التونسية محطة تتخلص فيها من المغضوب عليهم سواء من الأفراد الذين ارتكبوا جرائم وجنح ونزاعات بين الأفراد أو المقاومين الذين عدتهم فرنسا متمردين وخارجين عن القانون، ومن الفارين من العقوبات القضائية والمتهربين من دفع الضرائب. كما سمحت السلطات نفسها لعبور الأهالي المتضررين من الجفاف، بأن منحتهم رخص الخروج، التي استغلتها بعض العائلات للخروج من البلاد[1]. وقد استمرت التدفقات البشرية مع استمرار الوضعية الاستعمارية، تضاعفت بشكل كبير أثناء الثورة التحريرية مع العمليات العسكرية وإنشاء المحتشدات ، وتحطيم المساكن ونسف القرى[2]. ورغم ذلك الإحصاءات المقدمة، تبقى غير دقيقة، في تتبع حركة الهجرة إلى تونس؛ حيث فيها علنية بجوزات سفر وتراخيص من السلطات الفرنسية، لكن أغلبها كان بطرق غير شرعية، تملصا من المضيقات الممارسة الشروط التعجيزية التي وضعتها أمامهم فرنسا.

ثانيا- ضبط الهوية القانونية في الجزائر وتونس:

تعرف الجنسية لدى المختصين في علم القانون على أنها رابطة قانونية سياسية تؤدي إلى اندماج الفرد في العنصر السكاني بوصفه من العناصر المكونة للدولة [3] ولها جانبان؛ قانوني وسياسي. فالجانب القانوني : بمعنى أن القانون هو المتحكم في نشأتها وزوالها كما يحدد مختلف الآثار التي تترتب عليها ، وجانب سياسي لأنها تقوم على فكرة الولاء السياسي للفرد إزاء دولته وما يترتب عليه من حقوق وواجبات. ولم يكن منظرو الفقه الإسلامي والقانون الغربي يدركون معنى الجنسية بمفهومها الحالي **انتماء الشخص إلى دولة معينة،** حيث لم تتبلور هذه الفكرة الحديثة إلا في القرن التاسع عشر. ويعود تاريخ ظهور فكرة الجنسية في فرنسا إلى الثورة الفرنسية 1789 وما صحبها من انتقال السيادة من الملك إلى الأمة بواسطة الوطنيين وتكوُّن قوميات حديثة تدافع عن الشعور القومي[4] ولم يستعمل المشرّع الفرنسي اصطلاح " La Nationalité " إلا منذ 1804 ،بل عمد إلى استعمال عبارة صفة المواطنة الفرنسية: "Qualité de Citoyen Français" للتعبير على من يحوزون

---

[1] خير الدين شترة: **المرجع السابق**، ص.247.

[2] المرجع نفسه، ص ص 250-256.

[3] مُحَمَّد كمال فهمي : **أصول القانون الدولي الخاص**, ط 2، المؤسسة الثقافية الجماعية، الإسكندرية ، 1992، ، ص 81.

[4] Pierre la Rousse :**Grande Dictionnaire Universel du XIXsiecle**,T11,p855.

الجنسية الفرنسية [1]. بينما الجزائريون الذين كانوا تحت لواء العثمانيين، فلم تكن فكرة الجنسية بمعنى الانتماء إلى دولة معينة قد تبلورت بعد[2] ؛وقد أكد ذلك شيخ الأزهر المراغي بقوله:"غير خاف عليكم أن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ولم يفرق العربي عن غير العربي وجعل الأمة الإسلامية وحدة لا فرق بين أجناسها"[3]. وبالتالي فإن الجزائريين قد أدركوا معنى الجنسية مع بداية التشريعات الفرنسية القاضية بتجنس الجزائريين منذ 1865.

وبذلك يكون المسلم الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين توقيع وثيقة الاستسلام (5 جويلية 1830) إلى غاية صدور قانون التجنس (1865) مبهم الجنسية، فمن حيث المنطق والمعقول فهو مسلم جزائري وكفى، ومن حيث القانون الدولي هو فرنسي، ومن حيث المعاملة الفرنسية فهو رعية يقوم بالواجبات ولا يتمتع بالحقوق [4] الأمر الذي عبر عنه فرحات عباس بقوله: « إن قال الجزائري أنا عربي أجابه رجال القانون لا أنت فرنسوي لست بعربي، وإن طالب بحقوق الفرنسوي أجابه نفس الفقهاء لا أنت عربي لست فرنسوي » [5].فمن خلال إصدار شارل لويس نابليون القانون المشيخي في (14 جويلية 1865) تكون فرنسا قد وضعت أول لبنة تحدد فيها وضعية الأهالي بشكل رسمي.

جاء القانون من خمس مواد؛ نصت المادة الأولى منه على أن الأهلي المسلم هو فرنسي، ويبقى تحت حكم القانون الإسلامي، ويمكن قبوله في الخدمة العسكرية البرية والبحرية، كما يمكن تعيينه في الوظائف المدنية بالجزائر وبطلب منه يمكن قبول تمتعه بحقوق المواطن الفرنسي وبموجب ذلك يخضع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية [6].
[6].

وانطلاقا من المادة المذكورة أعلاه فقد صنفت الأهالي المسلمين الجزائريين إلى صنفين انطلاقا من تمسكهم بشريعتهم المحمدية

-مواطنون فرنسيون لهم نفس حقوق وواجبات الفرنسيين الأصليين بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية.

---

(1) مُحَمَّد حسنين :**الاستعمار الفرنسي** ، ط4 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1986, ص353.

(2) علي علي سليمان : **مذكرات في القانون الدولي الخاص، لطلبة الفصلين الدراسيين السابع الثامن**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980،ص237.

(3) أبو خلدون ساطع الحصري : **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**,ط2, مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985, ص105.

(4) المرجع نفسه، ص 327.

(5) فرحات عباس : **حرب الجزائر و ثوراتها ، ليل الاستعمار** ، ترجمة أبو بكر رحال ، مطبعة فضالة المغرب، 1962 ،ص 131.

(6) **Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , Alger ,1866 , p 365.**

– رعايا فرنسيين للأهالي (الأنديجان) تحدد حقوقهم السياسية حسب قوانين خاصة [1].

و الحقيقة أن هذا القانون جعل من الأهالي رعايا فرنسيين الأمر الذي عبر عنه المشرع بالمواطن الناقص (Cives minito jur) [2] في حالة تمسكهم بأحوالهم الشخصية.

كما حدد المشرع الفرنسي الوضعية القانونية لباقي التركيبة السكانية التي أضحت عليها الجزائر. فقد رفع قانون التجنيس الجماعي (Naturalisation Collective) في تاريخ 24 أكتوبر 1870عن اليهود صفة الأهلي[3]. وبدورهم ارتقى الأجانب بموجب قانون 26 جوان 1889 الجنسية الفرنسية أو ما عرف بالتجنس الأوتوماتيكي (Naturalisation automatique)[4].

وهي إجراءات تنطوي على الرغبة في الرفع من عدد ممثلي هؤلاء في المجالس الانتخابية، وبالتالي السيطرة على مراكز القرار.

ظن المشرع الفرنسي بأن الأهالي سيتهافتون على المواطنة الفرنسية، ولكن الحقيقة كانت خلاف هذا التوقع، وهو ما أثبتته إحصاءات المتجنسين؛ حيث بلغ عددهم 1344 أهليا جزائريا، وهي نسبة قليلة مقارنة مع طول المدة الزمنية. والتي تبين مدى خطورة هذا القانون على الهوية الإسلامية حيث يؤدي به إلى التنكر لكل روابطه الاجتماعية من أجل التمتع بالمواطنة الفرنسية التي في الحقيقة جنسية الغالب .كما نستخلص أن استجابة الأهالي السلبية، هي دليل قاطع على فشل القانون المشيخي و الذي أكد بدوره فشل السياسة الاندماجية القائمة على خرافة المملكة العربية [5] .

---

(1) Gaston Arexy :__**Législation algérienne à l'usage du personnel administratif de l'Algérie et des candidats au fonctions publiques de la colonie**, 2ème édition, P&G Soulivon .1932, p 103.

(2) Mahfoud Kadache : **Histoire du Nationalisme Algérien Question Nationale et Politique Algérien (1919 – 1951)**, T1, société national d'édition et de diffusion, Alger, 1981, p29.

(3) يحي بوعزيز: موقف الجزائريين من تجنس اليهود الجماعي، **مجلة الثقافة** ، ع30 ،1976، ص 40.

(4) Ageron (Ch.R) :**Histoire de l'Algérie contemporaine** , T2,(1871-1954) de l'insurrection de 1871 du déclenchement de la guerre de libération 1954 , P.U.F, Paris, 1979, p 119.

(5) جيلالي صاري ،محفوظ قداش: **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية(1900– 1954) الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري** ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، ،1987 ص 232.

بادرت الإدارة الإستعمارية بإصدار قانون ثان يسمح للجزائريين بالإرتقاء إلى صفة المواطنة الفرنسية في 4 فيفري 1919؛ أو قانون الإصلاحات الذي جاءت صياغته ووضعه أمام الجزائريين في ظروف خاصة وهي نهاية الحرب العامية الأولى. وترجع جذوره إلى المشروع الذي قُدم باسم الوزير حافظ الأختام (وزير العدل) لويس نايل (Louis Nail) ووزير الداخلية "بامس" (J. Pams) سنة 1918 ليتطور بعد ذلك في شكل قانون 1919[1].

ويعتبر هذا القانون بمثابة الدستور الذي حدد حتى سنة 1947 الوضعية القانونية للمسلمين الجزائريين[2]، لجأت فيه الإدارة الاستعمارية إلى وضع قانون 1919 بإدخال إجراءات أسهل قصد كسب المزيد من المتجنسين. إذ وضع أمام الأهلي المسلم فرصة للتجنس وفقا لاجراءات قانون 1919 أو قانون 1865، كما خير نفس القانون الأهلي بين الجنسية الفرنسية وبين صفة الرعية باحتفاظ الأخير بأحواله الشخصية.

لم يحظ القانون الأخير بالقبول من كل الجزائريين، فلم يجذب إليه إلا الأقلية، يمكن أن نصفها بالمعدومة إذا قارنها بالتعداد السكاني العام للجزائريين فمن تاريخ صدوره إلى غاية 31 ديسمبر 1938 لم يتجنس إلا (2131) أهليا جزائريا من مجموع السكان المقدر بـ: (6201144) أي بنسبة 0.034% وهي نسبة ضئيلة جدا بينما أحجمت البقية.[3]

وعلى صعيد أخر نظمت الحماية الفرنسية أيضا مسألة الجنسية الفرنسية في تونس، من خلال وضع السلسلة قوانين خصت بها سكان الأصليين واليهود والأجانب، بهدف تقوية تعداد المواطنين الفرنسيين على حساب الإيطاليين في تونس الذين يمثلون قوة عددية.

يعود تاريخ التجنس في تونس إلى التشريعات المتتالية التي قننها الإدارة الاستعماري، حيث يعتبر قانون 29 جويلة 1887، من أولى القوانين التي وضعتها فرنسا في محميتها الفتية بعد ستة سنوات من فرض الحماية عليها، بالإضافة إلى سن قانون 26 جوان 1889. وإن كان كلا القانونين السابقين قد كان موجهين للأجانب

---

(1) Claude Lazard : : **L'Accession des indigènes algériens à la citoyenneté française, Librairie technique et économique,** Paris, 1938op.cit, p 31.

(2) Mahfoud Kaddache **: Histoire du Nationalisme** , op.cit,T1, p43.

(3) عايدة حباطي: **التجنس وموقف الجزائريين من (1919–1939)**، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2005م، ص126.

المقمين في تونس وشمل في ذلك التونسيين[1]. في 3 أكتوبر 1910 ثم قانون 20 ديسمبر 1920 وهما قانونان يقضيان بمنح الجنسية الفرنسية للذين يطلبونها عن طواعية مع شروط المطلوبة وإغرائهم بالحصول على الامتيازات المادية كمنح وامتيازات وحقوق يتمتع بها الفرنسيون[2]. إلى جانب أمرية 20 ديسمبر1923 الذي كان مقورنا بشروط بسيطة،حتى أصبحت الجنسية الفرنسية تعطى لمن يقدم طلبا لذلك، ويبدي عواطفه الفرنسية[3].

رغم التسهلات التي وصعت أمام التونسيين لكتساب صفة المواطنة الفرنسية، إلا أنها لم تجذب فئات كثيرة منهم فلم يتجنس طيلة الفترة الممتدة ما بين (1891-1937) سوى 1146تونسي[4]وقد أثارت هذه القوانين موجة من الاستياء والسخط على المؤيدين للمسألة، وتابعها العلماء والمفكرون داخل تونس وخارجها، كما اهتمت لشأنها الصحافة[5]، وبلغت القضية درجة التكفير ومصادمات مباشرة ومظاهرات مع منع دفن المتجنسين منهم في المقابر الإسلامية.

وبذلك تكون فرنسا في مستعمراتها قد سعت بسنها لقوانين عديدة وأمريات ومراسيم خيرت فيها الجزئريين والتونسيين بين التحاق بالعائلة الفرنسية وأثارها القانونية والسياسية والاجتماعية، وبين هويتهم وانتمائهم العربي الإسلامي. والاحتفاظ بأحوالهم الشخصية. وقد ميزت بين السكان الأصليين وباقي عناصر السكانية المقيمة في هذه المستعمرات والمحميات خاصة اليهود والأجانب.

ثالثا– الوضع القانوني للجزائريين في تونس:

شكلت العلاقات الجزائرية التونسية والروابط التاريخية والحضارية أحد العوامل التي دفعت الجزائريين لتوثيق علاقاتهم وأواصرهم بالتونسيين. وبدورها حرصت فرنسا مع بداية الاحتلال على تأمين حدودها الشرقية، بربطها لعلاقات تحالف مع البلاط الحسيني، تستطيع من خلالها إلحاق المقاطعات الحدودية المتاخمة (قسنطينة، سوق أهراس..) خاصة في ظل انعدام الحواجز التي تضبط حركة القبائل. وان اصطدمت هذه الأخيرة بالمعاهدة التي

---

[1]Eugéne Audinet,**La Nationalité française en Algérie et en Tunisie 'après la législation récente**, Adolphe Jouran , Alger,1890, p17-23.

[2]بلقاسم الغالي: **من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم مُحَمَّد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره** ، دار ابن حزم، بيروت، 1996 ص ص138-141. .

[3] الحبيب تامر، **هذه تونس**، مطبعة الرسالة، 1988، ص.81-82 .

[4] الجيلاني الفلاح، **الشعب التونسي والتجنس**، مطبعة العرب، تونس، 1924، ص140-145. .

[5] رصد الجيلاني الفلاح مجموعة من الردود عبر الصحافة المحلية التونسية وأخرى غير محلية. للمزيد ينظر: المصدر نفسه.

.

عقدها في شكل صفقة بين كل من الباي التونسي حسين باشا وجينرال كلوزال، بإدرة باي تونس لاقليمي قسنطينة ووهران، وانتهت بالرفض من قبل الحكومة الفرنسية[1]، إلا أن فرنسا حاولت عدم إثارة مسألة الحدود في هذه الفترة ، لكن مع فرض فرنسا هيمنتها على المناطق الشرقية، كان طابع التوتر هو غالب في علاقات الحدودية.

حرصت فرنسا أثناءها على متابعة كل من يعبر الحدود من الجزائريين إلى الأراضي التونسية، وفرضت على المهاجرين مراقبة دقيقة لحركة الهجرة، حتى قبل فرض الحماية. عن طريق قنصلها هناك. ومن بين أهم الممارسات التي فرضت على المهاجرين الجزائريين تحديد هويتهم القانونية على أراضي التونسية. وهو الأمر لم يسبق للمهاجرين الجزائريين مصادفته أو التعامل معه؛ فقد حددت الجارتان الحدوديتان قبل هذا التاريخ اتفاقية من أجل وضع حد الاصطدامات بين قبائل الحدود التي وقعها ممثلي الطرفين (1828)؛ حددت كيفية التعامل مع الوافدين إلى أراضي أحد الطرفين؛ إذ اعتبر وفق أحكام الشريعة الإسلامية أحد رعاياها؛ ومما جاء في نصوصها: "...أن رعايا كلا الجانبين إذا تجاوزوا الحد الإقليمي للعمالة الأخرى فلا يطالبه أهل العمالة المتنقل عنها بالخراج، بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المتنقل إليها...."[2].

سعت فرنسا إلى تقنين وضعية الجزائريين في الداخل أو المغادرين لترابها من خلال منحهم جوازات سفر، تضمن لهم حق الحماية الفرنسية. بعد أن كان الجزائري المهاجر من دار الإسلام إلى بلاد من الدار الإسلام أخرى يعتبر من الرعايا المسلمين لا تلحقه أي متابعات أو حقوق مادية، أضحى مع فرض جوزات السفر يقترن أسمه بالرعية الفرنسية وأيضا الحماية الفرنسية، بهدف المراقبة ورصد تحركاتهم. وهي من المصطلحات التي أطلقتها فرنسا قبل إيجاد الصيغة القانونية المنظمة لمسألة تجنيس الأهالي المسلمين في الجزائر. الأمر الذي حدده القانون المشيخي 1865، بأن ميز بين المواطن والرعية. كما أنه منح الوافدين منهم على تونس صفة الرعية الفرنسية وما لحقهم جراء ذلك من امتيازات بعدم دفع الجباية للباي التونسية، وعدم الخضوع للمحاكم التونسية. وبدوره أقر الباي مُحَمَّد الصادق القانون بإصداره لأمر في سبتمبر 1865 يلتزم فيها باعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين لا تونسيين. وأرسل برسالة إلى الإمبراطور الفرنسي يؤكد ذلك في 8 جمادي الأولى 1282هـ[3]

---

[1] إدريس رائسي، **القبائل الحدودية التونسية الجزائرية، بين الإجارة والإغارة (1830–1881)**، الدار المتوسطية للنشر، الجزائر، 2016، ص. 37-38.

[2] السراج أبو عبد الله مُحَمَّد المعروف بالوزير، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تحقيق مُحَمَّد الحبيب الهيلة، جزآن، تونس، 1970ص -ص362-364.. .

[3] أحمد جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس**، مرجع سابق، ص. 163-164.

كما وضع وزير الخارجية (لافلات) أمرية 20 جانفي 1869، ميز فيها بين اكتساب الجنسية الفرنسية والاستفادة من صفة المواطنة التي يتمتع صاحبها بكامل الحقوق والحماية خلاف المتجنس. كما يحظى المتجنسون منهم بحماية القنصلية، وعليهم تجديد جنسيتهم سنويا، ودفع ضريبة الانتفاع بالحقوق.

كان فرض الحماية على تونس (1881)، قد جعل المهاجرين الجزائريين في وضع قانوني حرج؛ حيث خيرتهم سلطة الحماية (المقيم العام) بين التجنس بالجنسية الفرنسية أو البقاء كرعايا تونسيين، عليهم ما على التونسيين من حقوق اتجاه فرنسا؛كدفع الضرائب والخدمة العسكرية.[1] خاصة مع غموض القوانين المنظمة للجنسية التونسية قبل إصدار مُحَمَّد الناصر باي أمر (19 جوان 1914) إلى جانب أمر (8 نوفمبر 1921) اللذان استثنا رعايا المحمية ومواطنيها من الجنسية الفرنسة. وعلى صعيد آخر لم يحظى المهاجر الجزائري بنفس الامتيازات التي تمتع بها الأجانب واليهود رغم توفر نفس شروط تتوافق مع الأجانب الوافدين على تونس. فكانت عبارة الرعية الفرنسية قد لاحقتهما حتى في مهاجرهم من المستعمرات الفرنسية.

واعتبرت تونس مع فرض الحماية، معبرا باتجاه سوريا ولبنان بطرق سرية، فلم تظل المطمح الأول للجزائريين بعد أن وطأها الاستعمار هي الأخرى، فكانت تونس بمثابة المعبر الذي يوصلهم إلى المشرق؛ قاستعان الجزائريون في المرور إلى بلاد الشام، بالسفن الانجليزية والايطالية، التي قدمت لهم يد المساعدة، دون جوازات سفر، وهو ما أخطر به المقيم العام الفرنسي في تونس، في تقرير له سنة (1888) الإدارة الفرنسية في الجزائر، بعد مغادرة أكثر من (237) جزائري، وقد أثارت هذه المساعدات استياء فرنسا، واعتبرتها تدخلا في الشأن الفرنسي. ويبدو أن في مساعدة المهاجرين إلى المشرق، له مبررات تنافسية؛ فانجلترا وهي المنافس العنيد لفرنسا، لن ترضى بشكل طوعي أن تنافس حظوظها في المشرق. بينما إيطاليا التي لم تنل نصيبها بعد من الشمال الإفريقي، هدرت فرنسا حلمها في ضم تونس، وهي الأقرب إلى مجالها الجغرافي.

لكن مع زيادة ضغط الإدارة الاحتلال في الجزائر تصاعد أعداد المهاجرين نحو تونس، أن جعل الدوائر الفرنسية تبحث عن حلول لتحد من حركة الهجرة التي كانت ترحب بها وتشجعها مع بداية الاحتلال، تضبط محميتها الجديدة.

لم يكن الحصول على الجنسية الفرنسية بالسهولة الموصوفة، وهم في المهجر، كما أن طلبها أمر مستبعد، وقد كانت متاحة لهم في الجزائر، بل أن قوانينها كانت أحد الأسباب التي جعلتهم يفرون من ديارهم، حفاظا على دينهم. لكن مع ذلك فإن هدف الجزائريين الذين قدموا طلبات للاستفادة من شهادة الجنسية على قلتهم كان من أجل تفادي الغموض القانوني، والاستفادة من أثار القانونية والاجتماعية للجنسية الفرنسية والحماية الفرنسية.

[1] A.N.T ,série, C278 , Dossier3 , Document 1/48, D.EX 1899-1916.

خاصة مع ارتفاع نسبة المهاجرين عقب التجنيد الإجباري والحرب العالمية الأولى. لكن هذه الطلبات لم تكن الاستجابة لها سريعا حيث يمر ملف التحقيق على أكثر من مصلحة، وفي الغالب تطول مدة الرد بالسلب أو الإيجاب قد تصل لسنوات ويضطر أصحابها إلى إعادة تجديد الطلبات. ومن ذلك طلب إعادة النظر في طلب شهادة الجنسية، الذي تقدم به عبد الله بن إبراهيم اللموشي الذي كان قد قدمه منذ 3سنوات، فعاود مراسلة الجهات المعنية مرة أخرى في رسالة على غير المعهود والمعمول به في المراسلات الإدارية باللغة العربية[1].

وكما أن من نماذج طلبات تسجيل للحصول على شهادة الجنسية الفرنسية التي احتفظ بها الأرشيف التونسي، كانت مربوطة باثبات المهاجرين إقامتهم النهائية في تونس أو أنها مؤقتة، ومن ذلك المراسلة الإدارية التي أرسلت لسيد بلون السكريتير العام في الحكومة التونسية، المتعلقة بمقر خمس أفراد من عائلة القفصي[2]. ويبدو أن الهدف من ذلك هو مراقبة حركة الهجرة، ليس في تونس فحسب وإنما أيضا الذين جعلوا منها معبرا للمرور إلى الضفة أخرى من المشرق العربي.

وتؤكد الوثائق والمراسلات الرسمية الفرنسية على المراقبة الدقيقة والبحث والتحري ومتابعة لتحديد جنسية الجزائريين؛ ففي مراسلة أرسلها المراقب المدني في بنزرت إلى السيد ألبيتيط الوزير المفوض المقيم العام للجمهورية الفرنسية في تونس في تاريخ فيفري 1917، رد على الشكوى المقدمة ضد السيد مُحَّد بن مُحَّد بن سليمان سماوي التي تحمل رقم 97، في تاريخ 24 نوفمبر 1916. وأكد فيه على أن الأخوين المقدمة ضدهم الدعوى (عمر و منصور) لا يحملان شهادة الجنسية، ولم يوجد لهما طلبا مسجلا للحصول عليها في أرشيف المركز المتعلق بالجزائريين. لذلك يعتبران أمام السلطات الإدارية من الناحية القانونية تونسيان. وأكد المراقب المدني في الأخير أن أفرادا من نفس عائلة سماوي تحمل صفة رعايا فرنسيين كالحاج مُحَّد بن أحمد سليمان وعلي وبلقاسم بن بن أحمد سليمان[3]. ونفس شيء قامت به السلطة الحماية بالتحقيق في شأن فاطمة أرملة صلاح بن خليل في وضعها القانون، وأخوها الهادي بن حسان الشريف [4].

وفي الأخير يمكننا القول:

– كابد الجزائري المسلم في دياره ظروف صعبة، بفعل الممارسات الفرنسية التي جعلته يغادرها بحثا عن الأمن السياسي والاقتصادي، فقادته عواطفه إلى الأقطار العربية الإسلامية المجاورة أين يمكنه أن يشعر بهويته العربية الإسلامية، ويمارس شعائره الدينية بحرية . لكنه اصطدم أثناء فراره في ديار المهجر بمتابعة الإدارة الاستعمارية له، وملاحقته ومراقبة تحركاته بصفة رعية من رعاياها.

---

[1]A.N.T ,série, I , Document 278, 22 Avril 1914.
[2]A.N.T ,série A,C 278 , Document 3, 20 November1913.
[3]A.N.T ,série A, C278 , Dossier3 , Doc 20 , (26 Février 1917)
[4]A.N.T ,série A, C278 , Dossier3 , (24 November 1915)

– إن كانت مسألة إثبات الهوية والانتماء إلى قومية معينة ضرورة ملحة، أمام التطورات التي عرفها العالم وظهور ما يعرف بالقوميات وتحديد جنسياتها التي تعبر في الحقيقة عن سيادتها على مجالها الجغرافي ومواطنيها. وتراجع فكرة دار إسلام ودار كفر. إلا أن ما شرعته فرنسا للجزائريين كان مخالفا للقوانين الدولية والشرائع الإنسانية باشتراطها التخلي عن الأحوال الشخصية.

– المهاجرون الجزائريون في تونس وجدوا أنفسهم أمام مجموعة من التشريعات القانونية، قبل وبعد الحماية الفرنسية، رغم أن الاتفاقيات والمعاهدات السابقة للاحتلال الفرنسي قد كفلت لهم الحماية . بينما اعتبرتهم السلطة الفرنسية مواطنين ناقصين أو رعايا لا يرتقون لصفة المواطن. ولم يتمكن المتجنسون منهم بالجنسية الفرنسية أن يرتقوا في الدرجة الاجتماعية؛ فكانوا يصنفون في أخر مرتبة بعد الفرنسيين و اليهود والأجانب على اختلاف جنسياتهم.

–تعتبر مسألة التجنيس أحد المنافذ الهامة التي اعتمدت عليها فرنسا في سياسيتها الاندماجية، فكانت من الاستراتجيات التي خطط لها الاحتلال لقلع الجزائريين من جذرهم العربية والإسلامية.

– لم تكن عناية فرنسا برعاياها خارج الديار من الجزائريين حبا فيهم ودفاعا عنهم، بل كانت تسعى لتشديد الرقابة عليهم ورصد حركاتهم حتى تضبط الأفكار المتسربة إليهم، خاصة الثورية منها. وتبيض صورتها أمام العالم. ومن ذلك مسألة التجنيس المهاجرين الجزائريين في تونس. حيث ارتفع تأهب فرنسا ورقابتها على المهاجرين الجزائرين مع ارتفاع معدلات الهجرة، التي أصبحت تمثل هلعا حقيقيا.

–تعتبر مسألة الحصول على الجنسية الفرنسية في تونس وفرضها على المهاجرين الجزائريين، يعد خرقا صارخا لسلطة الباي على أراضيه وتقليصا لنفوذه السيادية على أراضيه خاصة قبل فرض الحماية، مع سنها لقانون المشيخي 1865، كما أنها على صعيد أخر تعتبر من العناصر الطاردة لهم، والتي جعلت المسلم الجزائري يبحث عن مواطن أخرى تستقبله ويجد فيها الأمن والأمان. ولا يجرد فيها من هويته وانتمائه العربي والإسلامي، وروابطه الدينة.

– طلبات التجنيس في المهجر تختلف عن في تلك التي كانت الجزائر ، حيث في تونس كان المهاجر يحصل على شهادة الجنسية (certificat de nationalité) التي يجددها سنويا، بهدف مراقبة حركة المهاجرين. كما أن طلبات الحصول على شهادة الجنسية كانت قليلة مقارنة مع الكم الهائل من المهاجرين التي استقبلتهم تونس على امتداد فترة الاحتلال الفرنسي قلة أعداد طالبها إلا أن الذين طالبوا بها كانوا يرغبون في حماية والتملص من الضرائب التي فرضها عليهم الباي التونسي، وممارسة نشاطهم التجاري والفلاحي دون مضايقات.